ملخص الدراسة

توصلت دراستنا إلى أن التنشئة الاجتماعية السياسية هي عملية تحويل الكائن البشري إلى إنسان اجتماعي سياسي. فالتنشئة تقوم بتنشئة الفرد جسمياً، ونفسياً، وعقلياً، وعاطفياً، وقيمياً، وثقافياً، وسلوكياً بحيث تساعد الفرد والجماعة والمجتمع بالنتيجة على التكيف الحياتي والبيئي والاجتماعي والسياسي مما يساعد على استمرار النظام الاجتماعي السياسي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي السياسي بالنتيجة لأطول فترة ممكنة. فضلا عن ما تقدم خلصت دراستنا إلى أن بعض هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأولية والثانوية كالأسرة، والقبيلة، وجماعة النظراء، والدين، والمدرسة، والديوانية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الاتصال الجماهيري، والنظام السياسي، وغيرها تقوم بمهمة التنشئة الاجتماعية السياسية. إذ تقوم هذه الهيئات بمهمة نقل القيم والممارسات والثقافة من جيل إلى آخر أو أحداث تغير كلي أو جزئي في كل ذلك. فضلا عن ما تقدم، توصلت دراستنا إلى تأثر هذه الهيئات، وهي تنجز وظائفها، بعوامل ذاتية وبيئية مثل الأثنية، والعرق، والسن، والجنس، وحجم الأسرة، والشخصية، والأحداث التاريخية، والتجارب الشخصية، والوضع الاقتصادي- الاجتماعي، والوسط الجغرافي- الاجتماعي، والحراك الاجتماعي، والبيئة المحيطة الأقليمية والدولية. فضلا عن ما تقدم، تتأثر أيضا عملية وهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، وهي تؤدي وظائفها، بالقيم الاجتماعية، والممارسات الاجتماعية، والثقافة. فضلا عن كل ما تقدم، توصلت دراستنا إلى أن أصل التوجهات والسلوكيات السياسية تأتي بالدرجة الأولى من أصل نفسي واجتماعي وليس فقط بالضرورة من أصل سياسي. أي أن التوجهات والسلوكيات السياسية هي نتيجة التنشئة الاجتماعية السياسية وما التوجهات والسلوكيات السياسية إلا تدريب وممارسة منذ فترة الطفولة وصاعداً.

Obeikandl.com

obeikandl.com

يُعتقد أن التنشئة الاجتماعية السياسية تقوم بعملية تحويل الكائن البشري إلى إنسان اجتماعي سياسي. فهي تقوم بتنشئة الفرد جسميا ونفسيا وعقليا وعاطفيا وقيميا وثقافيا وسلوكيا. مما يساعد الفرد في التكيف الحياتي والبيئي والاجتماعي السياسي. وتعمل التنشئة نتيجة لذلك على المحافظة في استمرار الوضع الراهن والتكيف مع الأوضاع المستجدة، كما يمكنها إدخال بعض التغيرات على بعض من هذا الواقع الاجتماعي السياسي، بما قد يساعد في تكيف واستمرار وبقاء النظام الاجتماعي والسياسي أطول مدة ممكنة؛ ولكن قد يحدث أحيانا أن تقوم التنشئة الاجتماعية السياسية بتغير شامل للقيم الموجودة، وهي عملية صعبة أن لم تكن مستحيلة من أجل تنشئة الفرد على قيم مختلفة تماما عن القيم التي درج عليها المجتمع السياسي، ويُفترض أيضا أن بعض مؤسسات أو هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية مثل: هيئة الأسرة، وهيئة القبيلة، وهيئة النظراء، وهيئة الديوانية، والهيئة الدينية، ومؤسسات المجتمع المدني، وهيئة المدرسة، ووسائل الاتصال الجماهيرية، وهيئة النظام السياسي، وغيرها تقوم بمهمة التنشئة الاجتماعية السياسية. إذ يتم بواسطتها نقل القيم والممارسات والثقافة من جيل إلى جيل أو القيام بتغير جزئي أو كلي لها.

وفي الوقت الذي تقوم هذه الهيئات بوظائفها فأنها قد تتأثر في عوامل عدة. إذ تشير بعض الدراسات إلى أن هناك بعض المتغيرات المؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية التي يمكن أن تُعدّ متغيرات تفسيرية أو توضيحية، التي تشمل متغيرات النظام، مثل النظام السياسي، بكل ما يتعلق بالحقوق والحريات والواجبات والالتزامات السياسية، ومتغيرات النظام الاقتصادي، والمتغيرات الفردية، بما فيها من الخصائص الشخصية للفرد، بضمنها جنس الفرد كونه ذكر أو أنثى، والعمر، وتقدير الذاتي للصحة، والخصائص الاجتماعية للفرد، بضمنها مستوى التعليم، والوضع الاجتماعي الاقتصادي (للوالدين)، والعيش أو عدم العيش في المناطق الحضرية، وبلد الولادة، والقومية أو الاثنية، والتوجهات غير السياسية (ولكن ذات صلة بالسياسة)، بضمنها الديانة، والانتماء الديني، والكفاءة الذاتية، والقدرية، والمواقف تجاه أولئك في السلطة (الآباء، والمدرسين، ورجال الدين)، ودوافع التعلم والإنجاز، والخوف من الفشل، والطموح الاجتماعي، ورفض أو قبول أدور الرجال والنساء التقليديين، والقلق حول المستقبل الاقتصادي العام لبلد الشخص، والتوجهات السياسية، والأنظمة السلوكية الأخرى، بضمنها الرضا السياسي، والهوية الذاتية والايديولوجية ذات اليسار أو اليمين، والمادية أو بعد المادية، والمصلحة السياسية، والكفاءة السياسية، والثقة بالمؤسسات السياسية، والثقة باللاعبين السياسيين، والهوية الحزبية أو الانضمام الحزبي، والقلق حول المستقبل السياسي لبلد الشخص، والثورية، والمواقف الوطنية (الشعور الوطني، والإعجاب، والفخر، والتفضيل،

والتفوق، والقومية)، والمتغيرات الاجتماعية، بضمنها التجربة الشخصية مع الديمقراطية (التجارب الديمقراطية). فضلا عن أن التنشئة الاجتماعية السياسية تتأثر بدورها بالأنظمة الفرعية السائدة في المجتمع، وبالنخب السياسية والثقافية والفكرية [1].

ونتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية السياسية هذه والعوامل المؤثرة فيها، يُعتقد أن الفرد والجماعات الاجتماعية تقوم بسلوك اجتماعي سياسي معين يؤمل منه في الغالب أن يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهو الغاية الذي تسعى إليها معظم النظم الاجتماعية والسياسية؛ ولكن قد يحدث أن يقوم أفراد وجماعات معينة بسلوك يختلف عن أو يتقاطع مع أهداف النظام الاجتماعي والسياسي، ولأسباب مختلفة مما قد يتسبب في حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومن بين مظاهر أو نتاج عملية التنشئة الاجتماعية السياسية يُذكر الاختلاف في السلوك السياسي بين الأفراد؛ وكذلك بين الجماعات السياسية. فيمكن ملاحظة أن هناك اختلافا في الاهتمام بالحياة السياسية، وفي السلوك الانتخابي، والهوية الحزبية والأيديولوجية، والاتجاهات والآراء السياسية. كما أن هناك اختلافا بينهما في تقويم القيادات والسياسات العامة، والولاء للوطن والنظام السياسي، والمشاركة السياسية من عدمها أو ضعفها. فبعض الناس لديهم ولاء للوطن والنظام السياسي في الوقت الذي يملك البعض الآخر ضعف الولاء للوطن والنظام السياسي؛ لذلك لا يهتم بالمشاركة الإيجابية ويتخذ موقفا لا مباليا ومغتربا من الأنشطة السياسية، ويحاول التأثير في الحكومة بواسطة المظاهرات، وتقديم العرائض الاحتجاجية من أجل تغير سياساتها أو اللجوء إلى مشاركة سلبية عن طريق محاولة قلب نظام الحكم. هذا وقد تبرز بعض نقاط التشابه والاختلاف في العمليات والخصائص المميزة للنظم السياسية من حيث عملياتها أو عوامل استقرارها واختلافا نسبيا في سلوكها. وقد يمكن أيضا ملاحظة اختلاف الأفراد في درجة ميولهم لتكوين الجماعات الاجتماعية للتأثير في الحكومة، واختلافهم في أساليب ووسائل حل المشكلات السياسية، كاستخدام الوسائل السلمية أو العنيفة، واختلافا في درجة الاعتراف بحقوق الآخرين، فضلا عن اختلاف السلوك السياسي للمرأة عن الرجل. إلى جانب ذلك يمكن إدراك وجود اختلاف في معرفة الفرد بالعناصر التي تسهم في عملية تسلم الطلبات الشعبية، وإصدار القرارات الحكومية ودرجة إدراك الفرد لحقوقه وسلطاته ودوره في التأثير على النظام السياسي. فضلا عن كل ما تقدم قد يمكن ملاحظة أن هناك بعض الاختلاف والتشابه بين

---

[1] Henk Dekker, Democratic Citizen Competence: Political-Psychological and Political Socialization Research Perspectives, in: Rrssell F. Farnen, Henk Dekker, Rudiger Meyenberg, and Daniel B. German, Democracy, Socialization And Conflicting Loyalties in East and West, Great Britain, Macmillan Press Ltd., 1996, P. 401.

Open Kandil.com

المجتمعات في درجة الاندماج السياسي والشعور القومي على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية. كما قد يمكن ملاحظة تأييد ومنح أو معارضة وإيقاف النظام السياسي لأجراء إصلاحات سياسية حقيقية، والمشاركة السياسية الفعالة والضمانات الدستورية لها، وحقوق المواطنة والمساواة التامة بين المواطنين في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتكوين الأحزاب، وقيام المجالس التمثيلية الوطنية. كما يمكن أن يوفر الاستقرار السياسي أو عدمه مظهرا آخر من مظاهر التنشئة الاجتماعية السياسية.

بناء على ما تقدم، تحاول دراستنا هنا البحث في المبادئ الأساسية للتنشئة الاجتماعية السياسية كمدخل لفهم أسباب الاختلاف في الاتجاهات والسلوكيات السياسية، في هذه الدراسة نحاول، من خلال الفصل الأول، أن نعرف ما هي التنشئة الاجتماعية السياسية؟ وما هي التوجهات والسلوكيات السياسية؟ (مفاهيمي conceptualizations)، وجذورها، وأهميتها وكيفية اكتسابها؟ (وصفي Descriptions)، وما هي الهيئات الأساسية والثانوية، من خلال الفصليين الثاني والثالث، التي تسهم في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية؟، وكيف تؤثر هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية في عمليات التنشئة الاجتماعية السياسية؟، وما هي العوامل المختلفة المؤثرة فيها (الفصول من الرابع إلى الثامن)؟ (مفاهيمي conceptualizations) ، ومتى، وكيف، ونتيجة ماذا يقوم الأفراد والجماعات باكتساب التوجهات والسلوكيات السياسية؟ وكيف تؤثر التنشئة الاجتماعية السياسية في اكتساب القيم والممارسات والتجارب الاجتماعية السياسية و"الثقافة العامة السياسية"؟، وما هو أصل الاختلافات في التوجهات والسلوكيات السياسية؟ وما هي تأثيرات التنشئة الاجتماعية السياسية في التوجهات والسلوكيات السياسية؟ (توضيحي وتحليلي explanations)[1]، وكيف يكتسب الناس الأفراد المعرفة حول نظامهم السياسي؟

المشكلة التي تحاول أن تعالجها هذه الدراسة هي البحث عن أسباب أو أصل الاختلاف في التوجهات والسلوكيات السياسية. فضلا عن ما تقدم، تحاول دراستنا مثلا أن تعرف لماذا بعض المجتمعات هي أكثر استقرارا اجتماعيا وسياسيا من غيرها؟ وتحاول الدراسة أيضا أن تجد تعليلا لسبب لجوء مجموعة كبيرة من الأفراد والجماعات والدول التي تعلمت أدبيات الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية وقامت بتدريسها أو الدعاية حولها، ولكن لا يمكنها من تطبيقها في تعاملها اليومي مع بعضها ومع الآخرين، وذلك على العكس مما يقوم به الأستاذ في الاختصاصات العلمية الصرفة باختبار ما درسه لطلابه في الصف داخل المختبر لإثبات ما قام بتدريسه!؟ بمعنى آخر فأن المشكلة التي تحاول أن تعالجها هذه الدراسة هي: إذا كانت دراسة

---

[1] Henk Dekker, Democratic Citizen Competence: Political-Psychological and Political Socialization Research Perspectives, op.cit, p.386.